

منذ

عام مضى، كان النشاط الاقتصادي يتحرك بمعدل سريع في كل مناطق العالم تقريبا، وكان يُتوقع للاقتصاد العالمي أن ينمو بمعدل ٣,٩٪ في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وبعد مرور عام، تغيرت أمور كثيرة: فتصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والضغط الاقتصادية الكلية في الأرجنتين وتركيا، والاضطرابات في قطاع صناعة السيارات في ألمانيا، وتشديد سياسات الائتمان في الصين، وتضييق الأوضاع المالية إلى جانب عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها في الاقتصادات المتقدمة الكبرى، كل هذا ساهم في إضعاف التوسع العالمي إلى حد كبير، وخاصة في النصف الثاني من ٢٠١٨. ومع ما تشير إليه التوقعات من استمرار هذا الضعف في النصف الأول من ٢٠١٩، يتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انخفاض النمو في ٢٠١٩ في ٧,٠٪ من الاقتصاد العالمي. وكان النمو العالمي قد بلغ ذروة قاربت ٤٪ في ٢٠١٧، ثم انخفض إلى ٣,٦٪ في ٢٠١٨، ومن المتوقع أن يزداد انخفاضا إلى ٣,٣٪ في ٢٠١٩. وبالرغم من أن التوسع العالمي بمعدل ٣,٣٪ لا يزال معقولا، فإن الآفاق محفوفة بتحديات جسيمة بالنسبة لكثير من البلدان، مع قدر كبير من عدم اليقين على المدى القصير، وخاصة مع اقتراب معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة من مستواها الممكن المحدود على المدى الطويل.

ورغم الخطى الواهنة التي بدأ بها عام ٢٠١٩، فمن المتوقع حدوث انتعاش في النصف الثاني من العام، يدعمه التيسير الكبير لسياسات الاقتصادات الكبرى والذي أمكن تحقيقه بفضل غياب الضغوط التضخمية رغم سد فجوات الناتج. واستجابة لزيادة المخاطر العالمية، أوقف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أي زيادات في أسعار الفائدة وأشار إلى عدم إجراء أي زيادة في الفترة المتبقية من العام. وتحول كل من البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان وبنك إنجلترا نحو اتخاذ موقف أكثر تيسيرا. وعززت الصين إجراءات التنشيط المالي والنقدي لمواجهة التأثير السلبي الناجم عن التعريفات التجارية. وعلاوة على ذلك، هدأت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين مع ظهور بوادر تشير إلى اتفاق تجاري وشيك.

وساعدت هذه الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات في الحد من ضيق الأوضاع المالية بدرجات متفاوتة بين البلدان. وشهدت الأسواق الصاعدة استئناف تدفقات الحافظة، وتراجع تكاليف القروض السيادية، وارتفاع عملاتها أمام الدولار. وبينما كان تحسن الأوضاع في الأسواق المالية سريعا، فإن التحسن في الاقتصاد العيني لم يتحقق بعد.

ولا تزال الإجراءات المتعلقة بالإنتاج الصناعي والاستثمار ضعيفة في معظم الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، كما أن التجارة العالمية لم تتعافى بعد.

ومع التحسن المرتقب في النصف الثاني من ٢٠١٩، يُتوقع عودة النمو الاقتصادي العالمي إلى معدل ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٠. وتعتمد هذه العودة على حدوث تعافٍ في الأرجنتين وتركيا وبعض التحسن في مجموعة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى الواقعة تحت ضغوط، ومن ثم فهي محاطة بقدر كبير من عدم اليقين. وفيما بعد ٢٠٢٠، سيستقر النمو في مستوى ٣,٥٪ تقريبا، بدعم أساسي من النمو في الصين والهند وزيادة وزنيهما في الدخل العالمي. وفي الاقتصادات المتقدمة، سيواصل النمو تباطؤه التدريجي مع انحسار أثر إجراءات التنشيط المالي في الولايات المتحدة وميل النمو في هذه المجموعة نحو مستواه الممكن المحدود، نظرا لاتجاهات الشخوخة وانخفاض نمو الإنتاجية. أما النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فسوف يستقر في مستوى ٥٪ تقريبا، مع تفاوت كبير بين البلدان نظرا لضعف الآفاق المتوقعة لبعضها بسبب انخفاض أسعار السلع الأولية والصراعات الأهلية.

ولا تزال الآفاق مواتية بوجه عام، لكن مخاطر التطورات السلبية كثيرة. فهناك حالة من الهدنة غير المستقرة بشأن السياسة التجارية، إذ يمكن أن تشتعل التوترات من جديد وتمتد إلى مجالات أخرى (مثل صناعة السيارات) مع ما يسببه ذلك من اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد العالمية. وقد يشهد النمو في الصين تطورات سلبية مفاجئة، ولا تزال المخاطر المحيطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عالية. وفي مواجهة مواطن الضعف المالي الكبيرة المقترنة بارتفاع ديون القطاعين الخاص والعام في العديد من البلدان، بما فيها مخاطر الدخول في حلقة من الدمار المتبادل بين الكيانات السيادية والبنوك (على غرار ما حدث في إيطاليا)، قد يحدث تغير سريع في الأوضاع المالية لأسباب مثل المرور بمرحلة من تجنب المخاطر أو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق.

ومع التوسع الضعيف المتوقع لأجزاء مهمة من العالم، قد يؤدي تحقق هذه المخاطر السلبية إلى تفاقم الآفاق بدرجة حادة. ويمكن أن يحدث ذلك في وقت يكون فيه حيز التصرف محدودا أمام السياسة النقدية التقليدية وسياسة المالية العامة بحيث يتعذر اتخاذ إجراءات ناجعة في هذا الخصوص. وبالتالي، يتحتم تلافي أخطاء السياسات باهظة

عقود الماضية، انخفض السعر النسبي للآلات والمعدات في جميع البلدان، مدفوعا بارتفاع الإنتاجية في القطاعات المنتجة للسلع الرأسمالية وزيادة الاندماج التجاري. وساهم هذا الانخفاض في دعم ارتفاع معدلات الاستثمار العيني في الآلات والمعدات، مما عاد بالنفع على البلدان النامية. ويمكن أن يتسبب تزايد التوترات التجارية في تحويل مسار هذه الانخفاضات السعرية وإلحاق الضرر بالاستثمار الضعيف حاليا بالفعل، مما يؤكد الحاجة الماسة إلى سرعة حل الخلافات التجارية القائمة.

ويبحث الفصل الأخير من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» الرابطة بين التعريفات التجارية الثنائية والاختلالات التجارية. فالاحتكاكات التجارية بين الولايات المتحدة والصين ركزت الاهتمام على مسألة ما إذا كان يمكن (أو ينبغي) معالجة الاختلالات التجارية الثنائية باستخدام إجراءات التجارة الثنائية. ويوضح الفصل عدم استقرار الرابطة بين الاثنين. فمنذ منتصف التسعينات، كانت موازين التجارة الثنائية تعكس في معظمها القوى الاقتصادية الكلية المجمعّة المعروفة بأنها تحدد الموازين التجارية الكلية على المستوى القطري والتي لم يكن ارتباطها كبيرا بالتعريفات الثنائية. ومن المرجح أن استهداف الموازين التجارية الثنائية لن يؤدي سوى إلى تحول مسار التجارة، ومن ثم سيكون تأثيره طفيفا على الموازين القطرية. وتساعد النتائج المستخلصة في هذا الفصل على تفسير أسباب بلوغ العجز التجاري للولايات المتحدة أعلى مستوياته منذ عام ٢٠٠٨، برغم الإجراءات بشأن التعريفات الجمركية. ويثبت هذا الفصل أيضا أن التأثير السلبي للتعريفات على الناتج أصبح أشد في الوقت الراهن مقارنة بعام ١٩٩٥ نتيجة لقيام سلاسل العرض العالمية بدور أكبر في التجارة العالمية.

إننا نمر بعام دقيق بالنسبة للاقتصاد العالمي. فإذا لم تتحقق مخاطر التطورات السلبية وثبتت فعالية الدعم المقدم من السياسات، سيعود النمو العالمي بالتالي إلى مستوى ٣,٦٪ في ٢٠٢٠. أما إذا تحقق أي من المخاطر الرئيسية، فقد لا يحدث التعافي المتوقع في الاقتصادات الواقعة تحت وطأة الضغوط، والاقتصادات المعتمدة على الصادرات، والاقتصادات المثقلة بالديون. وفي تلك الحالة، سيتعين على صناعات السياسات التكيف مع هذه الأوضاع. وطبقا للظروف، قد يقتضي الأمر أن تقدم السياسة لكل الاقتصادات دفعة تنشيطية متزامنة تتوافق مع ظروف كل بلد، وتكون السياسة النقدية التيسيرية عنصرا مكملا لها. ويمكن أن يؤدي التزامن إلى زيادة فعالية إجراءات التنشيط المالي من خلال الإشارة إلى الآثار التي ترفع مستوى ثقة الأسر والأعمال، ومن خلال تخفيف التسربات الممكنة عبر الواردات. وأخيرا، لا يزال من الضروري توفير الموارد الكافية للمؤسسات متعددة الأطراف للحفاظ على شبكة أمان عالمية فعالة، مما يمكن أن يساعد على استقرار الاقتصاد العالمي.

غيتا غوبيناث
المستشار الاقتصادي

التكلفة. وينبغي لصناع السياسات أن يعملوا على أساس من التعاون للمساعدة على ضمان عدم تراجع الاستثمار نتيجة لعدم اليقين المحيط بالسياسات. وسيكون على سياسة المالية العامة أن تتعامل مع المفاضلات المتاحة بين دعم الطلب وضمن بقاء الدين العام على مسار يمكن تحمله، وسيتوقف المزيج الأمثل على ظروف كل بلد على حدة. وينبغي أن تعالج سياسات القطاع المالي مواطن الضعف بصورة استباقية عن طريق استخدام أدوات السلامة الاحترازية الكلية على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تسعى البلدان منخفضة الدخل المصدرة للسلع الأولية إلى تنويع أنشطتها بعيدا عن السلع الأولية نظرا لضعف الآفاق المتوقعة لأسعار هذه السلع. أما السياسة النقدية فينبغي أن تظل معتمدة على البيانات، مع مراعاة الإفصاح الجيد، وضمن استمرار ثبات التوقعات التضخمية.

وعلى مستوى جميع الاقتصادات، لا بد من اتخاذ إجراءات لزيادة الناتج الممكن، وتعزيز الطابع الاحتوائي، وزيادة الصلابة. فمن المفيد لكل الاقتصادات إجراء حوار اجتماعي بين جميع الأطراف المعنية لمعالجة عدم المساواة والسخط السياسي. وهناك حاجة إلى مزيد من التعاون متعدد الأطراف لتسوية الصراعات التجارية، والتصدي لتغير المناخ والمخاطر التي تهدد الأمن الإلكتروني، وتحسين فعالية النظام الضريبي الدولي.

ويتناول هذا العدد من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» أيضا ثلاثة تطورات رئيسية يتعين معالجتها لتعزيز النمو على المدى الطويل. أولها زيادة عدم المساواة، وثانيها ضعف الاستثمار، وثالثها زيادة الحماية التجارية. ويبحث الفصل الثاني تطورات القوة السوقية للشركات (مقيسة بعلاوات الأسعار) وقدرتها على تفسير العديد من الظواهر الكلية، بما فيها ضعف الاستثمار وتراجع حصص العمالة بما يساعد على احتدام عدم المساواة. ويخلص الفصل إلى أن ارتفاع العلاوات السعرية ككل ظل محدودا منذ عام ٢٠٠٠، وبالتالي، كانت انعكاساتها على الاقتصاد الكلي محدودة نسبيا. غير أن هناك قدرا كبيرا من عدم التجانس، إذ إن الارتفاع الكلي يأتي مدفوعا في الأساس بزيادة أكبر في العلاوات السعرية لعدد صغير من الشركات الأكثر إنتاجية وابتكارا. لذلك يبدو حتى الآن أن زيادة القوة السوقية الكلية ليست من ظواهر ضعف المنافسة بقدر ما هي من ظواهر ديناميكية «الفائز له نصيب الأسد»، التي تكون فيها العلاوات السعرية تعويضا جزئيا عن الاستثمار في الأصول غير الملموسة. غير أن هذه الهيمنة على الأسواق يمكن أن تؤدي في المرحلة القادمة إلى اكتساب مزايا غير عادلة تضعف إمكانات دخول السوق والمنافسة، والأهم من ذلك أنها تضعف الاستثمار والابتكار. وبالتالي، فمن الضروري تقليص الحواجز أمام دخول السوق وإصلاح قانون المنافسة وتقويته لكي يصبح أكثر اتساقا مع الاقتصاد الجديد.

ويلقي الفصل الثالث الضوء على المنافع التي تعود على الاستثمار من تخفيض الحواجز التجارية. فعلى مدى الثلاثة